

وعاد الترويج للاستثمار.. ملتقى الاستثمار السوري ٢٠١٧

رئيس الحكومة له «الوطن»: الأولوية للمشاريع الإنتاجية ولمسنا جدية لدى المستثمرين

الخليخ: النظر في التسهيلات والإعفاءات التي تخدم الاستثمار.. ويازجي: بعنا دفاتر شروط



عبد الهادي شباط
صالح حميدي

أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس في تصريح خاص له «الوطن» أنه لا يوجد تفضيل استثماري لقطاع اقتصادي على آخر وإنما الأولوية المطلقة هي للمشاريع الإنتاجية.

جاء ذلك على هامش فعاليات ملتقى الاستثمار السوري ٢٠١٧ الذي انعقد يوم أمس تحت عنوان «سورية نحو المستقبل»، مبيّناً أن الحضور الواسع للمشاريع السياحية في المؤتمر هو ضمن هذا التوجه، وكذلك بقية المشروعات التي يتم العمل عليها، وأن الاستثمار العقاري ليس هو الأهم وإنما كل ما هو إنتاجي ويدعم الاقتصاد الوطني ويسرع من وتيرته ويساهم في توفير فرص العمل وتأمين الاحتياجات المحلية وتحقيق فائض تصديري وبالتالي توفير القطع الأجنبي.

وبيّن خميس له «الوطن» أن هناك جدية واضحة لدى المستثمرين من خلال التعاطي والتفاعل مع المؤتمر، وأن هناك العديد من المطبات تشير إلى ذلك، وأن الرسالة الحكومية في هذا المؤتمر تتلخص بأن الإنتاج أولاً.

وفي تصريح له «الوطن» بيّن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل أن المؤتمر فرصة لتبادل الأفكار والحوار مع القطاع الخاص والوصول إلى ركائز أساسية وقانون استثمار رشيق وعصري، مؤكداً أنه لا بد من تفعيل العمل بالتشاركية والاستفادة من القطاع الخاص لأن القطاع العام غير قادر على تغطية وتنفيذ كل المشاريع المطلوبة، وأن أي دولة في العالم ليست قادرة على ذلك وأنه سوف يتم النظر في التسهيلات والإعفاءات التي تخدم وتشجع الاستثمار.

وكشف وزير السياحة بشر يازجي في تصريح له «الوطن» عن شراء دفاتر شروط مشاريع سياحية مطروحة في الملتقى، لافتاً إلى أن سوق الاستثمار السياحي سوق مفتوح يبدأ في الملتقى السابق وهو مستمر إلى ما بعد هذا الملتقى.

وقانون الاستثمار السياحي أوضح يازجي أنه جزء من قانون الاستثمار السوري، معلقاً عن إنجاز الوزارة نحو ٨٠ بالمئة منه، مبيّناً أنه تضمن نقاطاً مهمة منها المعايير والضوابط والتسهيلات، إضافة إلى الاستفادة من إيجابيات قرارات المجلس الأعلى للسياحة الناطقة بالاستثمار وبناء صيغ استثمارية جديدة، كصيغة الاستثمار بغاية الشراء، أو منح الأرض مجاناً لمشاريع تنموية وفق ضمانات محددة، وصيغة التمويل التجاري وكثيراً من التفاصيل يتم لاحقاً ضمن القانون الجديد وفقاً لانتهاج الإنجاز القانون خلال العام الحالي.

وفي كلمته الافتتاحية خلال الملتقى بين خميس أن هذا الملتقى يمثل هدفاً وطنياً كبيراً، يثبت للعالم أن الجمهورية العربية السورية مستمرة في نهج الإصلاح والتطوير وأن هذا الملتقى يأتي مع إطلاق مشروع التطوير الإداري الذي يأتي في ظروف استثنائية وبعد النوايا الأساسية لبناء سورية ما بعد الحرب وتطوير وتعزيز قدرات المؤسسات لتكون الحاضن الحقيقي للفعال المعالجة

ملفات الاستثمار وغيرها من الأنشطة الاقتصادية. الخبيطة: إن تحسين بيئة الاستثمار شرط لازم لنجاح المشاريع والرؤى الاستثمارية، ولا يمكن تصور مشروع لتحسين هذه البيئة أفضل من مشروع التطوير والتحديث الإداري، لافتاً إلى أن إدارة الاستثمار هي التي تحدد مآلاته ومصيره بين النجاح والفشل وهو ما يؤكد أهمية تصافر الجهود بين كل الشركاء لتوفير الظروف المناسبة

لحسن إدارة الاستثمار. ونوه خميس بأن الحكومة تعي جيداً أهمية تلازم التقدم على مساري المشاريع الاستثمارية وبيئة الاستثمار المهيبة: إن تحسين بيئة الاستثمار شرط لازم لنجاح المشاريع والرؤى الاستثمارية، ولا يمكن تصور مشروع لتحسين هذه البيئة أفضل من مشروع التطوير والتحديث الإداري، لافتاً إلى أن إدارة الاستثمار هي التي تحدد مآلاته ومصيره بين النجاح والفشل وهو ما يؤكد أهمية تصافر الجهود بين كل الشركاء لتوفير الظروف المناسبة

لحسن إدارة الاستثمار. ونوه خميس بأن الحكومة تعي جيداً أهمية تلازم التقدم على مساري المشاريع الاستثمارية وبيئة الاستثمار المهيبة: إن تحسين بيئة الاستثمار شرط لازم لنجاح المشاريع والرؤى الاستثمارية، ولا يمكن تصور مشروع لتحسين هذه البيئة أفضل من مشروع التطوير والتحديث الإداري، لافتاً إلى أن إدارة الاستثمار هي التي تحدد مآلاته ومصيره بين النجاح والفشل وهو ما يؤكد أهمية تصافر الجهود بين كل الشركاء لتوفير الظروف المناسبة

لحسن إدارة الاستثمار. ونوه خميس بأن الحكومة تعي جيداً أهمية تلازم التقدم على مساري المشاريع الاستثمارية وبيئة الاستثمار المهيبة: إن تحسين بيئة الاستثمار شرط لازم لنجاح المشاريع والرؤى الاستثمارية، ولا يمكن تصور مشروع لتحسين هذه البيئة أفضل من مشروع التطوير والتحديث الإداري، لافتاً إلى أن إدارة الاستثمار هي التي تحدد مآلاته ومصيره بين النجاح والفشل وهو ما يؤكد أهمية تصافر الجهود بين كل الشركاء لتوفير الظروف المناسبة

لحسن إدارة الاستثمار. ونوه خميس بأن الحكومة تعي جيداً أهمية تلازم التقدم على مساري المشاريع الاستثمارية وبيئة الاستثمار المهيبة: إن تحسين بيئة الاستثمار شرط لازم لنجاح المشاريع والرؤى الاستثمارية، ولا يمكن تصور مشروع لتحسين هذه البيئة أفضل من مشروع التطوير والتحديث الإداري، لافتاً إلى أن إدارة الاستثمار هي التي تحدد مآلاته ومصيره بين النجاح والفشل وهو ما يؤكد أهمية تصافر الجهود بين كل الشركاء لتوفير الظروف المناسبة

لحسن إدارة الاستثمار. ونوه خميس بأن الحكومة تعي جيداً أهمية تلازم التقدم على مساري المشاريع الاستثمارية وبيئة الاستثمار المهيبة: إن تحسين بيئة الاستثمار شرط لازم لنجاح المشاريع والرؤى الاستثمارية، ولا يمكن تصور مشروع لتحسين هذه البيئة أفضل من مشروع التطوير والتحديث الإداري، لافتاً إلى أن إدارة الاستثمار هي التي تحدد مآلاته ومصيره بين النجاح والفشل وهو ما يؤكد أهمية تصافر الجهود بين كل الشركاء لتوفير الظروف المناسبة

خميس: ما يتعرض له بعض المستثمرين في بعض المفاصل الإدارية هي حالات فردية

القلع: ننتظر قانون استثمار جديد يضمن عدم التأميم لاحقاً

عما وصفه بـ«الهرجوة»، التي طالت موضوع طرح فئة الألفي ليرة سورية الجديدة، مؤكداً أن طرحها جاء ضمن الوقت السليم والصحيح، وأن الليرة السورية تعرضت للمضاربة بعد هذا الطرح إلا أن الأمور بدأت تعود إلى مجاريها الطبيعية، وتعود الليرة السورية إلى الاستقرار خلال الأيام القادمة.

وأضاف: إن طرح الفئة الجديدة من العملة المحلية جاء نتيجة لتضخم سابق وليس لتضخم متوقع وأنها جاءت لحل مشكلة الصرافات والأخذ بالحسبان حجم وسعة هذه الأجهزة وإمكانية صرف رواتب أكبر وتخفيف الطوابير أمام الصرافات.

وعلى صعيد رؤية مصرف سورية المركزي لأليات التمويل والإعفاءات والسياسات المالية والنقدية التي تعتمد عليها عداة البنوك المركزية مقابل السياسة المالية المفتوحة لوزارة المالية بين درغام أن الأمر يعالج ضمن إطار رؤية شاملة فهناك خطوات باتجاه اعتماد نظام الدفع الإلكتروني حيث إنه لا سياسة ضريبية دون هذا النظام. مضيفاً إن الدفع الإلكتروني يمنح سلاسة للاستثمار والتشغيل وهي المنظومة الأفضل لذلك، وتتألف من أجزاء متعددة منها التقاص الإلكتروني لتحصيل ودفع الأموال في اليوم نفسه وانتهاء الحاجة للأوراق المالية مع تحقيق رؤية ضريبية وأن الضرائب النوعية ليست هي الأساس وإنما الضريبة على المبيعات وعلى القيمة المضافة ومطابقة المحاسبي على التقدي وأن قوام كل هذه المواضيع هو نظام الدفع الإلكتروني، موضحاً أن هذا النظام سوف يطبق في السوق السورية في غضون شهرين وتنتهي المشاكل بين التجار والمؤسسات الحكومية وتبقى المشاكل بين التجار والمواطنين.

وأكد درغام أن عام ٢٠١٨ سوف يشهد نقلة نوعية في حياة السوريين بانتشار مكثف لهذه الأدوات والنظم المدوّرة قبل إعادة النظر بالمنظومة الضريبية بشكل كامل.

وأوضح حاكم مصرف سورية المركزي على صعيد التمويل أن وجود هذه البيئة يمنح فرص كبيرة للاستثمار وأن مثل هذه البيئة ستكون قاطرة للمشاريع الإنتاجية والاستثمارية.

وأشار إلى وجود دراسات للجنة الاقتصادية لدمج إدارة الدعم لمختلف الوزارات في جهاز إداري واحد ولن تقف عند حدود إدارة الكميات في إشارة إلى توفير ٨٠٠ ألف لتر بنزين خلال فترة وجيزة بعد استخدام البطاقة الذكية لتوزيع الوقود على السيارات.

من جانبه أشار وزير الإدارة المحلية وحادث نفضة في مجال الاستثمارات حيث إن كل الوحدات الإدارية باتت تبحث عن فرص استثمارية ومواقع مهمة للاستثمار. وعلى صعيد التعويض عن الأضرار الناتجة عن الحرب ومدى لعبها دوراً أساسياً في التشجيع لعودة الإنتاج والاستثمار أشار مخلوف إلى أن قيمة الأضرار التي دفعت وصلت إلى ٧٠ مليار ليرة نسبة كبيرة منها ذهبت نحو البنية التحتية وإعادة تأهيل المنشآت ومنها ٢٠ مليار ليرة تعويض أضرار خاصة وجزء من هذه الأضرار الخاصة اتجهت نحو القطاع الصناعي والاستثمارات الإنتاجية والسياحية.

وأشارت وزيرة الدولة لشؤون الاستثمار وبيقة حسني إلى أن قانون الاستثمار المرتقب شامل لكل القطاعات المستهدفة بالاستثمار وإعطائها الأولوية للقطاعات والمرتوة حسب النشاط ولمكان ونوعية المشروعات، وهو نقلة نوعية كبحية تشريعية استثمارية جديدة.

واكد اليازجي أن اللقاءات والنقاشات في الملتقى اليوم فرصة وخطة على الطريق الصحيح الذي يمهّد للمستقبل اللامع لسورية التي قدم أبنائها تضحيات كبيرة وعظيمة وتحتوي خبرات وإمكانات قوية.

وبيّن وزير السياحة أن عدد الفرص الاستثمارية أكثر من ٥٠٠ وستوفر أكثر من ٥٠٠٠ فرصة عمل إضافة إلى حجم استثمارات كبيرة وأن المشاريع السياحية المقدمة اليوم تصل من ٦٠ إلى ٦٥ مليار ليرة سورية.

أما فيما يخص قانون الاستثمار فأوضح وزير السياحة أنه يهدف إلى تنفيذ السياسات الوطنية للاستثمار الأجنبي ويجعل على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال تحديد أنواع الاستثمارات السياحية وأشكالها وأنماطها والإشراف والرقابة عليها ووضع الأسس والمعايير المتعلقة بالاستثمار السياحي وتحديد متطلبات واشترطات والطاقات المكانية والتنظيمية والعمرانية للاستثمار في هذا المجال.

كما أشار إلى أن قانون الاستثمار يسهم بتحديد الضمانات والإعفاء والتسهيلات والميزات للمشاريع الخاضعة لأحكامه وتنظيم مواقع الأملاك العائدة للوزارات والجهات العامة والمنظمات والنقابات المهنية للراغبة بالاستثمار السياحي وصيغ استثمارها والإشراف عليها إضافة إلى التنظيم العمري للمشاريع السياحية خارج المخططات التنظيمية ووضع الأسس والمعايير الهادفة لإدارة واستثمار المواقع الأثرية والطبيعية والثقافية والترفيهية وأيضاً تنظيم العلاقة في المنشآت السياحية بين المستثمرين والزبائن العاملين فيها.

وأشار يازجي إلى إمكانية منح أراضٍ مجانية للمستثمرين مع ضمان جدية الاستثمار فيها وتسهيل منح التراخيص الإدارية بالتزامن مع تنظيم عقود المشاريع الخاصة بالاستثمارات السياحية من دون عوائق من أي جهة من جهات الدولة.

من جانبه قدم رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد صابوني شرحاً عن ماهية قانون التشاركية ونقياً ما أشع من توصيات له على أنه مجرد قانون عقود حيث إن قانون العقود يطبق على المشاريع الاستثمارية لكل حالة على حدة وأن المشاريع متنوعة وتوسع للحصول على أفضل الصيغ العقدية.

وبيّن أن الاستثمار هو طيف واسع وليس قضية محددة وأن المستثمر بحاجة إلى ضمانات وبيئة تشريعية وإعفاءات ضريبية وأن الدولة يهيمها في المقام الأول التنافسية ثم التشاركية في التمويل وفي تحمل المخاطر قبل تشغيل المشروع والحصول على عائدات خلال عشرين أو ثلاثين عاماً قبل أن تمتلكه الدولة، موضحاً أن كل القطاعات مفتوحة أمام المستثمرين وأن قانون التشاركية وضع لأمد بعيد وأن الشكل الأول له إنشاء أصول جديدة والشكل الثاني إعادة تأهيل منشآت متضررة.

بدوره بين وزير الصناعة أحمد حمو أن المشاركة في المشاريع المتضررة جزئياً أو كلياً متاحة لأي مستثمر، مشيراً إلى أن الهدف الأول هو إعادة تشغيل المنشآت الصناعية الخاصة والعمامة وهي الأسرع والأكثر جدوى ثم توسيع هذه الصناعة والبدء بالقائم منها للإقلاع بها بهدف تأمين سلع تصديرية وتأمين احتياجات السوق المحلي وإحلال المستوردات المحلية بالاعتماد على المواد الأولية الزراعية ومن الثروات الباطنية، مؤكداً أن آفاق الاستثمار مفتوحة لتحقيق مصلحة جميع الأطراف.

حديث الليرة

بدا حاكم مصرف سورية المركزي ريد درغام حديثه

وتحقيق الاكتفاء منها وعدم اللجوء لاستيرادها، موضحاً أن الأزمة دلت على أهمية الزراعة كونها كانت من أهم معطيات الصمود خلال الحرب على سورية، مبيّناً أن الاستثمار في القطاع الزراعي يحتاج لشركات مساهمة وبنية تشريعية تسمح بذلك.

كلام في قانون الاستثمار

بيّن وزير السياحة بشر يازجي أن تكامل البنية التشريعية للاستثمار مع قانون التشاركية يشكل أساساً أساساً لكون المستثمر السوري أساساً ومركزاً في وطنه لافتاً إلى حرص الوزارة على تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لنجاح المستثمر السوري في المؤشرات الحالية الداخل السوري هو بيئته الأنسب وأن المؤشرات الحالية توضح العودة السريعة لمختلف قطاعات الاستثمار. كما أوضح أن الوزارة عملت على تفعيل الإلكتروني في مركز خدمة المستثمرين بما يضمن ويسهل عليهم وإطلاعهم على كل ما يلزم من قبل موظفين مدربين ومختصين إلى جانب تفعيل مراكز الاستعلامات السياحية وإطلاق تطبيق سرياً ترويريزم مؤكداً الإيمان الكبير بالطاقات الكامنة الموجودة في الشباب السوري وقدراته كبحية استثمارية ناجحة.

من أجواء الجلسة الأولى

في سياق جلسة المؤتمر الأولى بين خميس في الحكومة تعمل على إعادة العملية الإنتاجية وأن هناك الكثير من الرؤى التطويرية والجديدة حول العملية الاستثمارية وتطوير البنى التنموية في المحافظات والمناطق الدائمة والمستمرة للإجراءات والتسهيلات المقدمة لتشجيع الاستثمار رغم أنه لا يمكن الادعاء بأن هذه الإجراءات خدمة المستثمرين بما يضمن ويسهل عليهم وإطلاعهم على كل ما يلزم من قبل موظفين مدربين ومختصين إلى جانب تفعيل مراكز الاستعلامات السياحية وإطلاق تطبيق سرياً ترويريزم مؤكداً الإيمان الكبير بالطاقات الكامنة الموجودة في الشباب السوري وقدراته كبحية استثمارية ناجحة.

وأوضح أن بعض حالات الخلل التي يتعرض لها بعض المستثمرين في بعض المفاصل الإدارية هي لا تعبر عن الحالة العامة وإنما عن حالات فردية ويتم العمل على تلافيتها ومعالجتها وأن هناك أيضاً بعض الحالات حدثت بفعل ظروف الحرب على سورية ومفرازاتها وهو ما يتم التصدي له وتوفير الظروف الملائمة والمناسبة للاستثمار وتنفيذ المشاريع الإنتاجية.

وذهب وزير المالية مأمون حمدان في حديثه خلال الجلسة إلى أن السياسة المالية نتجه لدعم الإنتاج عبر التأسيس لتمويل هذه المشاريع وأن من مصلحة المصارف والاقتصاد الإقراض عبر تداول الأوراق في ذلك وخلاف المشاريع الصناعية وأن الأموال جاهزة والحكومة جاهزة لتقديم القروض ولديها المعرفة كيف تقترض ومن؟

من جانبه أشار رئيس اتحاد غرف التجارة غسان قلاع في الجلسة إلى أنه ينتظر قانون استثمار جديد يضمن عدم التأميم لاحقاً، مبيّناً أن القطاع العام والخاص هم آخوين في بيت واحد وأن الاستثمار هو وليد الحاجة، وأنه يؤمن بالشركات المساهمة وأنها بديل أفضل من الأضرار.

بدوره توقف رئيس اتحاد غرف الصناعة فارس الشهابي عند أهمية الإعفاءات الضريبية لمستثمريها، مبيّناً أنها لم ترد إلا على لسان رئيس الحكومة مرة واحدة خلال المؤتمر في حين غابت نهائياً في حديث وزير المالية، كما بين أن الظروف الحالية للجزيرة هي أفضل منها في مرحلة الثمانينيات حيث لم يكن للجزيرة موارد داعمة وأنه لا بد من تحريك عجلة الإنتاج والتشغيل واستيعاب اليد العاملة وخاصة منها القادمة بفعل المصالحات والتسويات التي تعمل عليها الدولة في العديد من المناطق.

كما بيّن أن العديد من المشاريع الاستثمارية الجديدة التي يتم تداولها وطرحها هي موجودة لكنها تعطلت أو توقفت وأدمرت بسبب الحرب، وطالب بصور قانون الاستثمار الذي يتم العمل عليه منذ عام ٢٠١٠، وأنه لا بد من تفعيل عمليات الجدولة ومكافحة التهريب ومنح القروض ودعم الموارد البشرية التي بات يغيب عنها الفئة العمرية ما بين ١٥-٤٥ عاماً في المنشآت والورش الإنتاجية.

من جانبه بين رئيس اتحاد الغرف الزراعية محمد كشتو أن الاستثمارات الزراعية لا بد أن تكون في مقدمة وقيادة بقية قطاعات الاستثمار والنمو المنشود في سورية لما للقطاع الزراعي من قدرة على امتصاص اليد العاملة وتوفير الاحتياجات الغذائية والأساسية للمواطن

والمعلم على تهيئة الظروف والإمكانات للإقلاع بمشاريع من شأنها دعم مرحلتها التعافي وإعادة الإعمار، فاستكملت إجراءات وضع قانون التشاركية موضع التنفيذ، سواء عبر إصدار تعليماته التنفيذية أو عبر طرح مجموعة من المشاريع المهمة للاستثمار بالإضافة إلى اهتمام الحكومة بتعديل القوانين والتشريعات الناطقة للعمل الاستثماري لتصبح مشجعة أكثر وموakبة للمتغيرات التي حملتها السنوات الأخيرة.

وأشار إلى أن هذا الملتقى بما يتضمنه من جلسات حوار ونقاش بين الحكومة والمستثمرين حول مختلف القضايا والنقاط المتعلقة بالبنخ الاستثماري، والمشاريع

صابوني: جميع القطاعات مفتوحة أمام المستثمرين وقانون التشاركية وضع لأمد بعيد

الحمو: المشاركة في المشاريع المتضررة جزئياً أم كلياً متاحة لأي مستثمر

مخلوف: ٧٠ مليار ليرة دفعت تعويض أضرار خاصة وإعادة تأهيل منشآت